مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مصادر تمويل عجز الموازنة وأثرها على النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1994 - 2012
اسم الكاتب: د. رولا اسماعيل، سماح عاقل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5636
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 21:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مصادر تمويل عجز الموازنة وأثرها على النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1994-2012

الدكتورة رولا اسماعيل*

سماح عاقل**

(تاريخ الإيداع 21 / 12 / 2020. قُبِل للنشر في 26 / 7 / 2021)

□ ملخّص □

تعاني الموازنة العامة للدولة في سورية من عجز بنيوي يعكس اختلالات الاقتصاد الكلي، ويظهر ضعف مصادر تمّويل الموازنة وانخفاض كفاءة الإنفاق العام وعدم القدرة على ترشيده، وقصور السياسات الاقتصادية والمالية في مواجهة ذلك العجز.

يتكون البحث من جزأين رئيسين: يتضمن الجزء الأول دراسة تطوّر العجز وبنية الموازنة العامة في سورية، من خلال تحليل هيكل النفقات والإيرادات العامة بهدف تشخيص أهمّ أسباب العجز، أمّا الجزء الثاني، فقد تضمن دراسة طرق تمّويل العجز، وأثر ذلك في النموّ الاقتصادي في سورية.

ويخلص البحث إلى أنّ عجز الموازنة العامة للدولة في سورية هو عجز هيكلي يؤثّر في النموّ الاقتصادي تأثيراً سلبياً واتّضحت ملامحه مع تراجع حجم إنتاج النفط، ثمّ تفاقمت آثاره السلبية خلال سنوات الأزمة، ويعزى عجز الموازنة العامة إلى أسباب عديدة، أهمّها: ضعف الإدارة الضريبية، والتهرب الضريبي، وانخفاض كفاءة الاستثمار الخاص والعام.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة، النفقات العامة، الدّين الحكومي، معدّل النموّ الاقتصادي.

*أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

** باحثة، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

البريد الإلكتروني للباحثة:akelsamah@gmail.com

Funding Sources Of The Budget Deficit And Its Impact On Economic Growth In Syrian During The Period 1994-2012

Dr. Roula Ismail *
Samah Akel **

(Received 21 / 12 / 2020. Accepted 26 / 7 / 2021)

□ ABSTRACT □

The state budget in Syria experiences a structural deficit reflects the imbalance of the macroeconomic, and shows the weakness of the budget finance resources and the low public spending efficiency, it also reflects the failure of the economic and fiscal policies in facing that deficit.

The research consists of two main parts, the first one includes a study of the evolution of the deficit in Syria during the studied period through analysis of the expenditures and revenues structure in order to diagnose the most important causes of the deficit, The second part includes a study of the ways of financing the deficit and the impact of the deficit on the economic growth in Syria.

The study concludes that the problem of the state budget deficit in Syria is a structural deficit and has negative impacts on the economic growth. The state budget refers to many reasons, the most important of them are: the weakness of the tax administration, the tax evasion, the low efficiency of public and private spending.

Key Words: budget deficit, public expenditure, public debt, economic growth.

*Associate Professor, Economics & Planning Department, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Reasercher, Economics & Planning Department, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.
Email: akelsamah@gmail.com.

مقدمة:

يُعرّف النموّ الاقتصادي بأنّه الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي، أي: الزيادة في حجم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة، ومن ثمّ يعد النموّ الاقتصادي شرطاً ضرورياً لرفع المستوى المعيشي للأفراد، فجعل هذا من موضوع النموّ الاقتصادي مجال الاهتمّام الأول للنظريات الاقتصادية والدراسات الأكاديمية.

وتُعدّ الموازنة العامة الأداة الرئيسة للسياسة المالية والتي تُعدّ من أهمّ السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير في الوضع الاقتصادي والاجتمّاعي، فمن الناحية الاقتصادية تستخدم الدولة سياستها المالية للتأثير في توجيه الموارد الاقتصادية نحو بعض الفروع الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية من خلال الدعم المالي والإعفاء الضريبي، كما تستخدم الحكومة السياسة المالية للتأثير في ميزان المدفوعات، من خلال المعاملة الجمركية والضريبية على الواردات والصادرات وحركات رؤوس الأموال.

أمّا من الناحية الاجتمّاعية، فقد أصبحت الموازنة العامة تؤدي دوراً مهماً في إعادة توزيع الدخل والثروة القوميين من خلال الضرائب والإعانات والمدفوعات التحويلية، كما تستخدم بعضها أداة لتخفيف حدّة التفاوت الاجتمّاعي ورفع مستوى معيشة الفقراء وذوي الدخل المحدود.

يمثّل الدّين العام مصدراً من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ إليه الدولة لتمّويل نفقاتها العامة، عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى، ولا سيّما من الضرائب، فتقترض من الأفراد أو من هيئات محلية أو دولية أو أجنبية، وُتعدّ قضية الدّين العام من أهمّ القضايا التي لها تأثير على اقتصاديات الدول، ومستوى معيشة أبنائها ومستقبل الأجيال الحالية والقادمة حيث تشكل جزءاً مهمّاً من إدارة الاحتياطي من النقد الأجنبي والموازنة العامة.

ولقد أصبحت مشكلة عجز الموازنة العامة واحدةً من أهمّ المشكلات الاقتصادية على المستوى العالمي لما لها من آثار مباشرة على أداء النشاط الاقتصادي، يضاف إلى ذلك أنها أحد أهمّ الموضوعات التي اشتدّ الجدل حولها، وبخاصة في الفترة الأخيرة بعد اتجاه العجز إلى التزايد في مختلف دول العالم، ولاسيّما بعد تجاوز هذا العجز الحدود المعقولة ووصوله إلى مستويات تهدد الاستقرار المالي والنقدي للدولة، حيث أصبح هذا العجز سمة هيكلية ترتبط بخصائص الهيكل الاقتصادي، والذي أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية ترتب عليها تدهور مستمّر في القوة الشرائية للعملة الوطنية وتدهور في مستوى معيشة الأفراد وما صاحب ذلك من آثار سلبية اقتصادية واجتمّاعية، لذلك فقد استهدفت هذه الدراسة تحليل تطوّر عجز الموازنة العامة في سورية ومصادر تمّويله وأثره في معدلات النموّ الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تزايد عجز الموازنة العامة في الجمهورية العربية السورية الناجم عن تزايد النفقات العامة مقابل تناقص الإيرادات العامة بسبب اعتمادها على الإيرادات النفطية، يضاف إلى ذلك تباطؤ معدلات النموّ الاقتصادي والذي انعكس في انخفاض المستوى المعيشي للأفراد.

ويمكن أن نعبر عن هذه المشكلة من خلال التساؤل الأساسي الآتي:

- ما هو أثر عجز الموازنة العامة في النموّ الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1994-2012؟

ويتفرع منه العديد من الأسئلة الفرعية:

- ما مدى تأثير النفقات العامة الاستهلاكية في النموّ الاقتصادي في سورية؟
- ما مدى تأثير النفقات العامة الاستثمارية في النموّ الاقتصادي في سورية؟

- ما مدى تأثير الدّين الحكومي الداخلي في النموّ الاقتصادي في سورية؟
- ما مدى تأثير الدّين الحكومي الخارجي في النموّ الاقتصادي في سورية؟

أهمّية البحث و أهدافه:

تكمن أهمّية البحث في قلة الدراسات العربية التي عرضت هذا الموضوع وبخاصة في الاقتصاد السوري، يضاف إلى ذلك زيادة أهمّية الموازنة العامة بوصفها إحدى أهمّ أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي يضاف إلى ذلك دورها في تمّويل عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق النموّ الاقتصادي أيضاً.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة أثر عجز الموازنة العامة والدّين الحكومي في النموّ الاقتصادي في سورية للتمّكن من تفعيل هذه الأداة تفعيلاً أكبر، إلى جانب تقديم بعض المقترحات التي تساعد في تحقيق ذلك بما ينعكس بشكل إيجابي في النموّ الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

نالت دراسة عجز الموازنة العامة وطرق تمويله وأثره في النمو الاقتصادي أهمية واسعة في الأدبيات الاقتصادية وخاصة التجريبية منها، ولقد أظهرت الدراسات التجريبية نتائج مختلفة حول أثر العجز وطرق تمويله على النمو الاقتصادي فبعض الدراسات أظهرت أن عجز الموازنة العامة لعب دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي، في حين أن دراسات أخرى وجدت أن عجز الموازنة العامة كان له أثر سلبي في على النمو الاقتصادي.

ففي دراسة (Binh and Hai, 2013) والتي بحثت العلاقة بين عجز الموازنة والنموّ الاقتصادي في فيتنام للفترة (2000–2011) وذلك باستخدام اختبار ARDL، فإن نتائجها أشارت إلى وجود علاقة عكسية غير معنوية بين عجز الموازنة والنموّ الاقتصادي، ووجود علاقة معنوية بين النفقات العامة والنموّ الاقتصادي، حيث تمّ إثبات وجود علاقة طردية بين النفقات الاستثمارية والنموّ الاقتصادي ووجود علاقة عكسية بين النفقات الاستهلاكية والنموّ الاقتصادي أيضاً، وهذا يتفق مع دراسة (Abdo and Ekiti.2014) والتي بحثت العلاقة بين عجز الموازنة والنموّ الاقتصادي في نيجيريا للفترة (1980–2011) استخدام تحليل الانحدار وتكامل (جوهانسون) أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية معنوية طويلة الأجل بين عجز الموازنة والنموّ الاقتصادي، وفي المقابل فإن دراسة (Eminer,2015) التي بحثت العلاقة بين عجز الموازنة والنموّ الاقتصادي في قبرص للفترة 1983–2010، وذلك باستخدام اختبار (جرانجر) للسببية ونموذج ARDL، فإن نتائجها أشارت إلى وجود علاقة طردية بين النفقات العامة الاستثمارية والاستهلاكية والنموّ الاقتصادي يضاف إلى ذلك وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة والنموّ الاقتصادي في الأجل الطويل، وفي دراسة (العضايلة والقراله، 2015) التي بحثت هيكل الدّين العام في الأردن وتأثيره في النموّ الاقتصادي خلال الفترة (1980–2012)، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون واختبار نموّذج تصحيح الخطأ، فإن نتائجها أشارت إلى وجود علاقة عكسية بين القروض الخارجية والنموّ الاقتصادي مقابل وجود علاقة طردية بين الدين الداخلي والناتج المحلي الإجمالي.

ويختلف البحث المقدم عن الدراسات السابقة بأنّ الدراسات السابقة اعتمدت إما على دراسة أثر عجز الموازنة أو الدين الحكومي على معدل النمو الاقتصادي بشكل منفرد، في حين أن الدراسة الحالية تعتبر أكثر شمولاً حيث قامت بدراسة أثر العجز والدين الحكومي على النمو الاقتصادي.

فرضيات البحث:

يفترض البحث ما يلي:

- توجد علاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة والنموّ الاقتصادي في سورية.
- توجد علاقة عكسية بين النفقات العامة الاستهلاكية والنموّ الاقتصادي في سورية.
- توجد علاقة عكسية بين النفقات العامة الاستثمارية والنموّ الاقتصادي في سورية.
- توجد علاقة طردية بين الدّين الداخلي والنموّ الاقتصادي في سورية.
- توجد علاقة عكسية بين الدّين الخارجي والنموّ الاقتصادي في سورية.

منهجية البحث:

سيتمّ الاعتمّاد على المنهج الوصفي في دراسة وتحليل عجز الموازنة في الاقتصاد السوري، يضاف إلى ذلك الاعتمّاد على دراسة قياسية لمعرفة أثر عجز الموازنة على النموّ الاقتصادي للفترة 1994-2012، باعتماد النشرات الربعية للبنك المركزي، وبيانات المكتب المركزي للإحصاء، والبنك الدولي باستخدام برنامج Eviews.

المتغيرات:

المتغير التابع: معدل النموّ الاقتصادي، أي: التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

المتغيرات المستقلة:

- نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
- نسبة النفقات العامة الاستثمارية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
- نسبة النفقات العامة الاستهلاكية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
- نسبة الدّين الحكومي الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.
- نسبة الدّين الحكومي الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم عجز الموازنة العامة:

يُعّرف عجز الموازنة العامة بأنّه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة (شحرور، ص96).

عرف صندوق النقد الدولي العجز الكلي بأنّه المفهوم الذي يركز على إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة، في حين حدد مفهوم العجز الجاري بزيادة النفقات الاستهلاكية عن الإيرادات الاستهلاكية أي ينحصر في الموازنة العامة الاستهلاكية. ويعرف العجز الهيكلي بأنّه الحالة التي تشير إلى استمّرار العجز المالي لسنوات متتالية بصورة مستمّرة. أمّا العجز المقصود فيشير إلى سلسلة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة عند تعرض الاقتصاد إلى أزمة كساد ناتجة عن انخفاض الطلب الفعال وهذا يدفع الحكومة إلى زيادة إنفاقها وتخفيض ضرائبها فيتولد العجز المقصود (سالم، ص295).

العلاقة بين عجز الموازنة والنموّ الاقتصادي في الفكر الاقتصادي:

ترى المدرسة الكلاسيكية والتي شاعت أفكارها في القرن التاسع عشر أن الموازنة العامة لابد أن تتصف بالتوازن، واعتبرت مبدأ توازن الموازنة السنوية الكمي هدفاً يجب تحقيقه في جميع الظروف، أي أن تكون النفقات في حدود

الإيرادات العامة (شحرور، ص96)، بقيت الحكومات تلتزم مبدأ توازن الموازنة العامة إلى درجة كبيرة، حتى تغيرت الظروف التاريخية والاقتصادية وحدوث الأزمة الاقتصادية العالمية للفترة (1929–1932) أزمة الكساد الكبير إذ تجاوز معدل البطالة 25% من العمالة في الولايات المتحدة (الحاج، ص5)، وأكدت النظرية الكينزية على ضرورة زيادة الطلب الفعال للخروج من هذه الأزمة وذلك من خلال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وزيادة إنفاقها العام أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد لزيادة الطلب الكلي وتخفيض البطالة في حالة الكساد، والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج في المشاريع الاقتصادية وقد سيطر الفكر الكينزي على النظريات والسياسات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية حتى سبعينيات القرن العشرين حيث أصبحت الموازنة العامة تشغل مكانة هامة في مختلف الدول، وزاد الدور الذي تؤديه الحكومات في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة، أدى إلى تراجع شعبية النظرية الكينزية آنذاك لأنها لم توفر استجابة ملائمة على صعيد السياسات إزاء الركود التضخمي، ولكن انهيار نظام النقد الدولي وارتفاع أسعار النفط في عامي (1973–1979) وما ترتب عليه من ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الاستهلاكية والغذائية والاستثمارية (الحاج، ص5)، وظهرت النظرية النيوكلاسيكية لفريدمان في بداية الثمانينات، وقامت على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وترى أن السبب الرئيس لعجز الموازنة هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي سبب أزمة كساد وتدهوراً في النموّ الاقتصادي مصحوب بالتضخم، معتبرة أن السياسات المالية تأخذ فترة زمنية طويلة لبيان أثرها في المتغيرات الاقتصادية بسبب بطء فعالية التشريعات والقرارات الإدارية من جهة واختلاف الظروف الاقتصادية والاجتمّاعية في فترة نجاح الأفكار الكينزية عن الظروف التالية لها.

مفهوم الدّين الحكومي:

يمثل الدّين العام مصدراً مهمّاً من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ إليه الدولة لتمّويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى، فتقترض أمّا من الأفراد أو من هيئات محلية أو دولية أو دول أجنبية، يختلف تعريف الدّين الحكومي حسب الجهة ومدى شمولية الدّين مكوناته كافةً التي تمثل التزامات للدولة تجاه الآخرين، حيث نجد أن هناك تعاريف يقتصر فيها مفهوم الدّين العام على دين الحكومة من الأفراد من خلال بيع السندات الحكومية للأفراد أو للبنك المركزي وبناءً عليه يقاس الدّين العام بمقدار سندات الدّين العام، بينما نجد أن تعاريف المؤسسات الدولية تشير إلى التزامات الدولة كافةً، فيمثّل الدّين الحكومي وفقاً لصندوق النقد الدولي الرصيد القائم من التزامات المباشرة للحكومة المعترف بها تجاه بقية الاقتصاد والعالم الخارجي، وهي التزامات نشأت في الماضي وأدرجت لها جداول زمنية للسداد عن طريق العمليات الحكومية المستقبلية (أبو مدللة، ص270).

الدّين الحكومي في الفكر الاقتصادي:

اتخذ الفكر الكلاسيكي اتجاهاً معارضاً لتمّويل النفقات المتزايدة بالدّين الحكومي والدعوة إلى توازن الموازنة، وتبنت المدرسة الكلاسيكية هذه المبادئ حتى فترة الكساد العظيم، حيث يؤكد الفكر الكلاسيكي أن الدّين الحكومي يؤدي إلى تحويل أموال القطاع الخاص التي كانت معدة للتشغيل في مشروعات إنتاجية إلى القطاع العام حيث يتمّ تبديدها في نفقات عامة غير منتجة، كما أن الدّين الحكومي يؤدي إلى رفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى عرقلة النشاط الاقتصادي وسوء توزيع الموارد الاقتصادية ويقف عقبة في طريق النموّ الاقتصادي، يضاف إلى ذلك أن خدمة الدّين تؤدي إلى زيادة العبء الضريبي والتضخم أيضاً، فقد تلجأ الدولة أحيانا إلى تسديد التزاماتها عن طرق الإصدار النقدي (دوابه، ص3)، أما بالنسبة للفكر الكينزي فقد أكد على أهمّية دور الدولة، وأهمّية الدّين الحكومي في الاقتصاد الوطني بوصفه أحد الوسائل المالية الثلاث الهامة وهي: النفقات العامة والضرائب والدّين الحكومي، إذ يمكنها عن طريقها أن تتدخل

وتوجه الاقتصاد وتعمل على تحقيق أهداف المجتمّع الاقتصادية في التنمية والاستقرار والعمالة، فالدّين الحكومي يجب أن يزداد لكي يمتص أيّة قوة شرائية زائدة ويقلل السيولة في أوقات الرواج، ويجب أن يسدد الجزء الأكبر منه في أوقات الكساد لزيادة السيولة في الاقتصاد الوطني، في بداية السبعينات من القرن العشرين، أدت الأزمة المالية إلى انهيار العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة، التي آمن بها الكينزيون، ومن ثمّ تراجعت الأفكار الكينزية وحلت محلها المدرسة النيوكلاسيكية (دوابه، ص4)، التي انتقدت الفكر الكينزي ومبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأرجعت المشاكل الاقتصادية إلى اتباع السياسات الكينزية التي ترتب عليها زيادة الإنفاق العام، وتزايد عجز الموازنة والدّين العام، ولقد أكد (فريدمان) أن الهدف الجوهري للسياسة الاقتصادية يجب أن يتمّثل في مكافحة التضخم، أي تحقيق الاستقرار النقدي، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال سياسة نقدية صارمة تؤدي إلى ضبط معدل كمية النقود بما يتناسب مع نموّ الناتج القومي، ولتحقيق ذلك نادى الفكر النيوكلاسيكي بمعالجة العجز المتراكم في الموازنة من خلال تخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتمّاعي وتخفيض الدّين العام.

تطوّر عجز الموازنة العامة في سورية:

يعاني الوضع المالي في سورية من ضآلة الموارد العامة بشكل عام، والضعف الشديد في الموارد الضريبية وشبه الضريبية بشكل خاص، بسبب تخلف النظام الضريبي السوري، وكثرة الإعفاءات فيه وقصور الإدارة الضريبية في أداء مهامها، وكان من الممكن أن يصبح الأمر خطيراً جداً، لولا الزيادة المطردة في الموارد البترولية والتي استطاعت في السنوات الأخيرة أن تعوض النقص جزئياً، وأن تساعد على استمّرار النشاط الحكومي بشكل معقول، رغم عدم استقرارها وخضوعها لتقلبات أسعار السوق النفطية وكونها في الأصل إيراداً لثروة ناضبة (نجمة، ص2).

ولقد عانت سورية عجز الموازنة العامة للدولة منذ عام 1955، حيث أصدرت القانون رقم 89 القاضي بإحداث صندوق الدّين العام الذي أوكلت إليه مهمة الحصول على القروض الداخلية والقروض من المصرف المركزي والحصول على القروض الخارجية وذلك بهدف تمّويل المشاريع الاقتصادية والاجتمّاعية ومنذ ذلك التاريخ والصندوق يحصل سنوياً على القروض من المصرف المركزي لتمّويل خطة الدولة، وقد أدت هذه القروض (الإصدارات النقدية) إلى زيادة معدلات التضخم بشكل مستمّر لكن هذه القروض أسهمت بشكل مباشر في إقامة مشروعات لا تستطيع الدولة تمّويلها وقد لعب النقد دوراً مهماً في إخراج الاقتصاد من حالة الجمود والتخلف إلى حالة أفضل منها، فقد كان له دوراً مهماً خلال عقدي الستينات والسبعينات في مشاريع القاعدة الأساسية وتمّويل إقامة المصانع الحكومية ودعم الخدمات الاجتمّاعية، لكن الاستمّرار في هذه السياسة بشكل مستمّر قد أدى إلى حدوث التضخم الكبير في أواسط الثمانينات الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة الليرة السورية (قابقلي، ص66).

شهد عقد الثمانينات ارتفاعاً كبيراً في معدل التضخم ترافق ذلك مع ارتفاع العجوزات المالية في موازنة الدولة فضلاً عن التراجع الكبير في المساعدات العربية، مما أدى لبلوغ معدل التضخم مستويات عالية وصلت أكثر من 50% بين عامي 1987 و 1989، ولقد اتبعت الحكومة سياسات انكماشية حادة جداً في التسعينات من أجل تخفيض معدلات التضخم العالية، حيث تشير البيانات أن الحكومة انتقلت بعد عام 1986 من سياسة عجز سنوي تراوح بين 30 و 90% من الإيرادات في الثمانينات إلى سياسات تقشف صارمة نتج عنها فائض بمقدار 149.7 مليار ليرة سورية عام 1996 (هيئة تخطيط الدولة، ص11).

سجل رصيد الموازنة عجزاً بمقدار (83.4 و76.3) مليون ليرة سورية بالأسعار الثابتة لعامي 1994 و1995 على التوالي بنسبة 10.6% من الناتج المحلي الحقيقي لعام 1994 و11% من الناتج المحلي الحقيقي لعام 1995، بينما تراجع هذا العجز في الفترة (1998–2000) حيث بلغت نسبته من الناتج المحلي الحقيقي (4– 2.2 – 1.1) % على التوالي لهذه الأعوام بسبب السياسات المالية والنقدية التي اتبعت كتجميد الرواتب وتخفيض الإنفاق الاستثماري والقيود على التسليف (هيئة تخطيط الدولة، 2005).

فيما بلغ وسطي عجز الموازنة بالأسعار الاستهلاكية حوالي 41 مليار ليرة سورية سنوياً خلال الفترة (2000–2010)، ونلاحظ انخفاض العجز من عام 1998 إلى عام 2002 حيث بلغت أعلى نسبة لها من الناتج المحلي الإجمالي 2% وذلك يعكس مرحلة الركود الاقتصادي التي مر بها الاقتصاد السوري في تلك الفترة، وإزاء تحديات الخروج من مرحلة الركود الاقتصادي، اضطرت الحكومة إلى اعتمّاد وسائل تدخل تنموّية وارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ أعلى قيمة لها خلال الفترة 1998–2012 نحو 32% عام 2003، صاحبها انخفاض في نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج إلى 30% منه عام 2003، ما أدى إلى ازدياد عجز الموازنة العامة بشكل ملحوظ ليبلغ 32 مليار ليرة سورية في عام 2003 وما نسبته 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وسجل عجز الموازنة العامة أعلى قيمة له بالأسعار الاستهلاكية في هذه الفترة 62 مليار ل.س عام 2004 و75 مليار ل.س عام 2005 وبنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي (هيئة تخطيط الدولة، ص94)، ثم ارتفع إلى 147 مليار ليرة سورية عام 2011، و 400 مليار ليرة سورية عام 2012، كما نلاحظ أن الارتفاع المستمّر للنفقات العامة بالأسعار الاستهلاكية لم يرافقه زيادة متناسبة بالإيرادات، مما أدى إلى عجز مستمّر ومتزايد في موازنة الدولة طيلة الفترة المدروسة (باستثناء عام 2001، حيث يرجع الفائض المتحقق والبالغ 17 مليار ل.س إلى الزيادة الاستثنائية في الموارد النفطية والتي حققت أعلى قيمة لها خلال الفترة المدروسة والتي بلغت 176 مليار ل.س) (هيئة تخطيط الدولة، ص95)، انخفضت نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي في سنوات قبل الحرب على سورية حيث انخفضت هذه النسبة من 5% في عامي 2004 و2005 إلى 2% عام 2010 وذلك بسبب تبني الحكومة نهج اقتصاد السوق الاجتمّاعي في عام 2005، وبروز دور صندوق النقد الدولي في التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية السورية، ولاسيما إصلاح السياسة المالية التي ركز فيها خبراء الصندوق على جملة قضايا أساسية تنعكس بشكل سلبي ومباشر على الشرائح الاجتمّاعية متوسطة ومنخفضة الدخل، ومن بين تلك القضايا أنه يتعين على السلطات إصلاح نظام دعم أسعار النفط، واستحداث ضريبة على القيمة المضافة، ليكونا ركيزتين رئيستين للمساعدة في تحقيق التصحيح المطلوب في أوضاع المالية العامة، مما أدى إلى تراجع العجز ليبلغ 57 مليار ليرة سورية عام 2008 بنسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي ولكن مع ظهور الركود مجدداً في الاقتصاد السوري في ظل الأزمة المالية العالمية اتبعت الحكومة السورية سياسة مالية توسعية في عام 2009 تجلت بزيادة الإنفاق العام بهدف تحفيز الاقتصاد وتشجيع النموّ، ومع زيادة الإيرادات العامة في ذلك العام انخفض العجز إلى 54 مليار ليرة سورية عام 2009 (شحرور، ص99)، إلا أن هذه النسبة عادت للارتفاع خلال فترة الأزمة لتبلغ 6% في عام 2011، و15% خلال عام 2012 وذلك نتيجة تزايد النفقات في ظل تراجع إيرادات الدولة وارتفاع فاتورة الدعم الحكومي خلال سنوات الأزمة، وتدهور الجانب الحقيقي في الاقتصاد السوري، وصعوبة تأمين الموارد اللازمة للخزينة العامة للدولة (مركز دمشق للأبحاث والسياسات، ص3)، نستعرض فيما يلي الجدول (1) يبين تطوّر النفقات والإيرادات العامة وعجز الموازنة العامة المنفذة للدولة خلال الفترة (1995–2012) محسوبة بالأسعار الاستهلاكية وبأسعار عام 2000 الثابتة:

الجدول (1): تطور النفقات و الايرادات وعجز الموازنة خلال الفترة 1995_2012 (مليار ليرة سورية)

المصدر: صندوق النقد العربي و النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة للسنوات المذكورة.

البيان		1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج المحلي الإجمالي	أسعار جارية	506	571	690	746	790	923	1016	1061	1074	1266	1506	1705	2018	2448	2521	2792	2819	2673
	أسعار ثابتة	780	824	861	876	932	923	971	1029	1035	1106	1175	1233	1304	1342	1421	1470	1413	977
	المكمش	0.64	0.69	0.8	0.85	0.84	1	1.04	1.03	1.03	1.14	1.28	1.4	1.6	1.8	1.8	1.9	2	2.7
النفقات العامة الفعلية	أسعار جارية	203	236	239	242	222	256	288	323	354	405	431	494	521	548	655	695	645	632
	أسعار ثابتة	312	341	298	284	262	256	276	313	341	354	336	357	336	301	369	366	323	231
الإيرادات العامة الفعلية	أسعار جارية	148	183	359	213	204	246	305	302	321	342	356	435	459	491	601	634	471	232
	أسعار ثابتة	229	265	448	251	241	246	292	292	309	299	278	314	296	269	339	334	236	85
رصيد الموازنة الفعلي	أسعار جارية	-55	-53	120	-28	-18	-10	17	-21	-33	-63	-75	-59	-62	-57	-54	-61	-174	-400
	أسعار ثابتة	-83	-76	150	-33	-21	-10	16	-20	-32	-56	-59	-43	-40	-32	-30	-32	-87	-146
عجز الموازنة/الناتج المحلي		-11%	9.2%	-17%	-4%	-2%	-1%	2%	-2%	-3%	-5%	-5%	-3%	-3%	-2%	-2%	-2%	-6%	-15%

أسباب عجز الموازنة العامة في سورية:

ينشأ عجز الموازنة العامة عندما يكون هناك تباين بين نموّ النفقات العامة من جهة ونموّ الإيرادات العامة من جهة أخرى، وفيما يلي عرض لتطوّر جانبي النفقات والإيرادات العامة وأثر كل منهما في تزايد عجز الموازنة العامة في سورية.

- **جانب النفقات العامة:**

نلاحظ من الجدول (1) تزايد حجم النفقات العامة بالأسعار الجارية بمعدلات نموّ متفاوتة من سنة لأخرى منذ بداية الفترة المدروسة عام 1994 حتى عام 2012، فقد انتقل حجم النفقات العامة من 203 مليار ل.س عام 1994 إلى 632 مليار ل.س عام 2012، حيث بلغ متوسط النفقات العامة الفعلية للدولة 373 مليار ل.س خلال الفترة 1994-2010، في حين بلغ 639 مليار ل.س خلال الفترة 2011-2012 بالأسعار الجارية، إلا أن عرض تطوّر النفقات العامة بالأسعار الجارية لا يعبر عن الواقع الفعلي لهذا التطوّر، كون هذه الأرقام لا تأخذ عامل التضخم في الارتفاع الظاهري لأرقام النفقات العامة بعين الاعتبار، فارتفاع الأسعار هو أحد أهمّ العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع غير حقيقي وإنما ظاهري في أرقام النفقات العامة، وبالتالي فأن الاعتمّاد عليها في تحليل تطوّر هذه النفقات سيؤدي للوصول إلى نتائج غير صحيحة، حيث نلاحظ أن الصورة أصبحت مختلفة فيما يتعلق بتطوّر النفقات العامة المنفذة للدولة بالأسعار الثابتة خلال نفس الفترة، حيث أظهرت تراجعاً واضحاً في معدلات نموّها وحققت في العديد من السنوات معدلات نموّ سالبة، وهذا يؤكد هدف الحكومة في ضغط الإنفاق العام لأجل الوصول إلى توازن حسابي مع الإيرادات العامة وتخفيض العجز المستمّر في موازناتها السنوية، والذي يعزز بدوره حالة الركود الاقتصادي التي يعيشها الاقتصاد السوري خلال الفترة المدروسة، علماً بأنّ سياسة الإنفاق العام يجب أن تنطلق من واقع الاقتصاد الوطني ومتطلبات التنمية.

تتألف النفقات العامة من نفقات استهلاكية ونفقات استثمارية كالآتي: تتألف النفقات الاستهلاكية من رواتب وأجور العاملين في الدولة ونفقات الدفاع والأمن ونفقات الدعم الاجتمّاعي والإعانات والفوائد المدفوعة لقاء خدمة الدّين، ولقد بلغت نسبة النفقات الاستهلاكية بالمتوسط 62% من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 1994-2010، و78% خلال الفترة 2011-2012، والنسبة الأكبر من النفقات الاستهلاكية هي الرواتب والأجور وهي بحدود 67%من إجمالي النفقات الاستهلاكية، تليها النفقات الاجتمّاعية 19%.

وتتألف النفقات الاستثمارية من نفقات الحكومة المتعلقة بالبنى التحتية والإنشاء والتجارة والصناعة والزراعة وبلغت نسبتها 37% من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 1994-2010، وانخفضت إلى 22% خلال 2011-2012 (الشلبي، ص10).

- **جانب الإيرادات العامة:**

يوضح الجدول (1) تطوّر الإيرادات العامة المتحصلة في سورية بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة المدروسة: إن الإيرادات المحصلة من القطاع العام في سورية تشكل 69% من إيرادات الموازنة والتي تتكون من إيرادات نفطية (45%) وضرائب قطاع عام (9%) وفوائض الشركات العامة (15%) و (31%) من القطاعات الأخرى وذلك خلال الفترة 1994-2010، وبالتالي نجد أن الضعف الهيكلي يتركز في الزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية وتناقص حصيلة الإيرادات من القطاعات الأخرى (هيئة تخطيط الدولة، ص84).

بلغ متوسط الإيرادات العامة الفعلية في الموازنة العامة للدولة 342 مليار ليرة سورية خلال الفترة 1994-2010، فيما بلغ 351 مليار ليرة سورية خلال الفترة 2011-2012 بالأسعار الجارية، أمّا بالنسبة لمتوسط هذه الإيرادات بالأسعار

الثابتة 289 مليار ليرة سورية خلال الفترة 1994–2010، وانخفضت إلى 160 مليار ليرة سورية خلال فترة الحرب وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم خلال هذه الفترة حيث وصل إلى 37% عام 2012.

شكلت الإيرادات العامة المنفذة بالمتوسط ما نسبته 28.2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1994–2010، وقد حققت أعلى معدل نموّ لها في عامي 1996 و2001 وهو (52% و30%) على التوالي بسبب زيادة حصيلة الإيرادات النفطية في عام 2001 حيث شكلت 57.7% من إجمالي الإيرادات العامة المنفذة (وهي أعلى نسبة وصلت لها الإيرادات النفطية خلال الفترة المدروسة.

تمويل عجز الموازنة العامة في سورية:

بدأت مديونية الدولة السورية بأرقام متواضعة في السنوات الأولى لعهد الاستقلال وازدادت بصورة بطيئة لتصل في عام 1955 إلى مبلغ 305 مليون ليرة سورية، ثم تراوح حجم الدّين العام حوالي 450 مليون ليرة سورية خلال الأعوام 1956–1958، وتطوّر الدّين بصورة متسارعة منذ عام 1966 ليصبح 2323.5 مليون ليرة سورية في عام 1970، ويعتبر الاتحاد السوفيتي " سابقاً" المصدر الأساسي للديون الخارجية السورية، فقد سمحت بذلك الإمكانية الواسعة التي تتمّتع بها سورية في الحصول على الأسلحة والمعدات العسكرية وتمّويل المشروعات الكبرى مثل سد الفرات والسكك الحديدية... من تلك البلدان مقابل التعهد بالسداد مستقبلاً ضمن إطار اتفاقات المدفوعات، إذ كانت تسدد قيمة القروض عن طريق تصدير بضائع سورية، وفي عام 2004 تمّ تسوية الديون المتراكمة مع دولتي التشيك وسلوفاكيا حيث تمّ تخفيض الديون المستحقة من مبلغ 1.6 مليار دولار إلى 150 مليون دولار بما فيها فوائد التخفيض، أمّا بالنسبة للديون الروسية فقد بلغ إجمالي الدّين 14.5 مليار دولار تمّ تخفيض المبلغ بمقدار 1.5 مليار دولار ليصبح المبلغ 13 مليار دولار وتمّ التوصل إلى مبلغ للتسوية قدره 3.616 مليار دولار.

الجدول (3): تطوّر التمّويل الخارجي والداخلي ونسبة كل منهما إلى إجمالي عجز الموازنة للفترة 1994–2012 (مليار ليرة سورية):

العام	عجز الموازنة	التمّويل الخارجي	التمّويل الداخلي	التمّويل الخارجي / عجز الموازنة %	التمّويل الداخلي / عجز الموازنة %
1994	83-	29	54	%35	%65
1995	77-	27	50	%35	%65
1997	34-	12	22	%35	%65
1998	21-	4	17	%18	%82
1999	10.02-	10	0.02	%99	%1
2000	10-	5	5	%47	%53
2002	21-	20	1	%95	%5
2003	32-	10	22	%31	%69
2004	63-	12	51	%19	%81
2005	75-	15	60	%20	%80
2006	59-	14	45	%24	%76
2007	62-	14	48	%23	%77

2008	57-	13	44	%23	%77
2009	53-	11	42	%21	%79
2010	61-	11	50	%17	%83
2011	174-	8	166	%5	%95
2012	400-	10	390	%2.5	%97.5

المصدر: صندوق النقد العربي والنشرات الربعية لمصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة في الموازنة العامة للدولة للسنوات المذكورة.

اتجهت الحكومة السورية منذ عام 2002 نحو الاعتماد على التمويل المحلي في تغطية العجز مقابل تراجع الاقتراض الخارجي بهدف الاستغناء عن التكلفة الكبيرة التي تستلزمها مثل هذه القروض فضلاً عن أثرها في القرار السياسي والاقتصادي في سورية، ولقد انخفض صافي الدّين المحلي في بداية التسعينات بشكل تدريجي لتصبح نسبته ضئيلة جداً من الناتج المحلي حيث بلغت 1% عام 1999 مقابل 65% من الناتج المحلي في عام 1994، وهذا ما يشرح السياسة المالية الانكماشية المتبعة خلال تلك الفترة مما أدى إلى زيادة نسبة الدّين الخارجي من الناتج المحلي لتبلغ 99% عام 1999، ثم عاد صافي الدّين المحلي للارتفاع مع بداية عام 2000 كمحاولة من السياسة المالية لدفع الاقتصاد إلى الأمام والخروج من الوضع الانكماشي، كما ترافق انخفاض الدّين المحلي مع انخفاض الدّين الخارجي خلال فترة التسعينات، حيث انخفض الدّين الخارجي من 29 مليار ليرة سورية عام 1994 إلى 10 مليار ليرة سورية عام 1999.

تطوّر النموّ الاقتصادي في سورية:

تعود أسباب ارتفاع معدلات النموّ الاقتصادي في الفترة ما بين 1990-1996، جزئياً إلى سياسات الانفتاح الاقتصادي التي أتاحت للقطاع الخاص الاستثمار (صدور قانون الاستثمار رقم 10)، إضافة إلى بدء إنتاج النفط الخفيف، بينما كان الانكماش الاقتصادي الصفة المميزة للفترة 1997-2000، حيث اتبعت الحكومة سياسات مالية ونقدية انكماشية مثل تجميد الأجور وتخفيض الإنفاق الاستثماري والقيود التي فرضت على التسليف، والحفاظ على معدلات فائدة مرتفعة، وتراجع معدلات الاستثمار (هيئة تخطيط الدولة، ص15)، وخاصة في القطاع الإنتاجي والخدمي حيث انخفض معدل الاستثمار من 38.3% من الناتج عام 1985 إلى نحو 25.8% عام 1996.

أدى تحسن أسعار النفط في عام 2000 - حيث وصل إلى 27.6 دولار للبرميل (حبيب، 2016)، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر- والذي بلغ 270000000 دولار بنسبة 1.39% من الناتج المحلي الإجمالي - إلى عودة معدل النموّ الاقتصادي إلى مستوياته الطبيعية حيث بلغ 3% في ذلك العام (Mohsen, p9)، وعلى الرغم من التوسّع في الإنفاق العام خلال الفترة 2001- 2003، وزيادة استثمار القطاع الخاص التي ترافقت مع مجموعة من الإجراءات التشجيعية الجزئية المتخذة من قبل الحكومة لتحسين مناخ الاستثمار، إلا أن معدلات النموّ الاقتصادي بقيت دون المستوى المطلوب حيث بلغت 5.2، 5.9، 1.21 للسنوات 2001، 2002، 2003 على التوالي، ويعود ذلك لضعف المؤسسات العامة وانخفاض كفاءة الاستثمار، وتوجيه معظم الإنفاق العام إلى الاستبدال والتجديد وإلى استثمارات لا تؤدي إلى آثار مباشرة في النموّ الاقتصادي على المدى القصير كالإنفاق على التعليم والصحة (هيئة تخطيط الدولة، 2005).

إلا أن معدل النموّ ارتفع بشكل ملحوظ خلال عام 2004 حيث وصل إلى 6.9%، ويعود ذلك إلى السياسة المالية التوسّعية إلى جانب انتعاش صادرات القطاع الخاص والنشاط الزراعي وزيادة أجور القطاع العام، ولقد حافظ معدل

النموّ على استقراره في عام 2005 بالرغم من الأوضاع السياسية الإقليمية المضطربة التي تعرضت لها سورية، ويعود ذلك إلى السيولة الفائضة في بلدان الخليج والتدفقات الرأسمالية من البلدان المجاورة التي أدت إلى ارتفاع أسعار العقارات والتحسن في أجور العاملين في عام 2004 والتوسّع في الائتمّان المحلي (حبيب، ص56).

لكن نتيجة للحرب التي تمّر بها البلاد تعرض الاقتصاد السوري للتدمير على صعيد البنى التحتية كالطرق والجسور والسكك الحديدية وخطوط نقل الكهرباء وأنابيب نقل النفط والغاز، وتعرض القطاع الزراعي للتخريب والسرقة، يضاف إلى ذلك تأثر الاقتصاد بشدة نتيجة العقوبات الاقتصادية الجائرة التي فرضتها كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية، مما أدى إلى تراجع كبير وغير مسبوق في الناتج المحلي الإجمالي، فتدهور النموّ الاقتصادي السنوي من 5.2% في عام 2010 إلى −3.8% عام 2011 و −15.9% عام 2012.

النتائج والمناقشة:

لدراسة أثر عجز الموازنة والدين الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية تم استخدام اختبار ARDL وتقسيم الدراسة إلى نموذجين، الأول يدرس أثر عجز الموازنة العامة على معدل النموّ الاقتصادي في سورية، والثاني يدرس أثر الدّين الحكومي الداخلي والخارجي على معدل النموّ الاقتصادي في سورية وذلك للفترة 1994−2012.

نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

بتطبيق اختبار (Augmented Dickey and Fuller,1981) على السلاسل الزمنية، بالاعتمّاد على معيار (SIC) لاختيار العدد الأمثل لفترات الإبطاء في اختبار (ADF) (Verbeek, P86).

استناداً على النتائج المبينة في الجدول، وانطلاقاً مما يلي:

الفرض العدم: السلسلة تتضمن جذر الوحدة وغير مستقرة، الفرض البديل: السلسة لا تتضمن جذر الوحدة ومستقرة.

الجدول (3): نتائج اختبار ADF للمتغيرات عند المستوى الأصلي.

نتائج اختبار ADF للمتغيرات عند المستوى الأصلي				
المتغير	ثابت	ثابت واتجاه زمني	بدون	درجة الاحتمّال
BP	0.0544	0.0459	0.0086	5%
CUR	0.2606	0.7394	0.1872	5%
EXD	0.0006	0.4602	0.0001	5%
GDP	0.8201	0.9280	0.1689	5%
IND	0.0604	0.0529	0.0092	5%
INE	0.6207	0.7514	0.2306	5%
INV	0.0341	0.0499	0.5689	5%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتمّاد على نتائج Eviews

تتمّ المقارنة بين القيمة المطلقة ل t- statistic المحسوبة مع قيمة 5%، حيث يتمّ رفض العدم في الحالة التي تكون فيها القيمة المطلقة ل t- statistic المحسوبة أكبر من 5% يمكن استنتاج ما يلي: جميع المتغيرات مستقلة عند المستوى الأصلي عند مستوى دلالة 5% ماعدا المتغيرات التالية: معدل النموّ الاقتصادي، النفقات العامة الاستهلاكية، النفقات العامة الرأسمالية، وبالتالي يتمّ إعادة الاختبار للمتغيرات غير المستقرة بعد أخذ الفروق الأولى لها، والنتائج يوضحها الجدول الآتي:

الجدول (4): نتائج اختبار ADF للمتغيرات عند الفرق الأول:

نتائج اختبار ADF للمتغيرات عند الفرق الأول				
المتغير	**ثابت**	**ثابت واتجاه زمني**	**بدون**	**درجة الاحتمّال**
CUR	0.0038	0.0025	0.0003	%5
GDP	0.0081	0.0198	0.0007	%5
INE	0.0093	0.0066	0.0005	%5

لمصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews

وفقاً لنتائج اختبار ADF نجد أن المتغيرات التالية: معدل النموّ الاقتصادي، النفقات العامة الاستهلاكية، النفقات العامة الاستثمارية مستقرة عند مستوى 5% بعد أخذ الفروق الأولى لها.

نتائج التقدير وفقا لنموذج ARDL:

- **النموّذج الأول:**

الجدول (5): نتائج اختبار ARDL للنموّذج الأول

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP)	0.137471	0.230842	2.595520	0.0362
D(BP)	0.106568	0.025496	4.179835	0.0019
D(BP(-1))	-0.225391	0.122353	-1.842139	0.0953
D(INV)	0.547259	0.248478	2.202444	0.0522
CointEq(-1)	-1.342834	0.274315	-4.895235	0.0006

Cointeq = GDP - (0.3764*BP + 0.7950*INV -11.3212)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP	0.376441	0.122807	3.065307	0.0119
INV	0.794969	0.248848	3.194598	0.0096
C	-11.321177	4.950069	-2.287075	0.0452

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews

يشير الجزء الثاني من الجدول (5) إلى معاملات الأجل الطويل للمتغيرات التفسيرية، في حين يعرض الجزء الأول من الجدول معاملات الأجل القصير للمتغيرات التفسيرية والأمر الأهمّ في الجزء الأول من الجدول هو قيمة (−1) CointEq والتي تمثّل ψ كما تمّ الإشارة إليها في الجانب النظري، ويفترض في هذه القيمة أن تكون سالبة ومعنوية، يظهر من الجدول أن قيمة (−1) CointEq تساوي −1.34 و بدرجة احتمّال 0.0006 وبالتالي فإنها معنوية عند مستوى دلالة 1%. وهي تدل أن 134 % من أخطاء الزمن القصير يتمّ تصحيحها بواحدة الزمن (في هذه الحالة سنة واحدة) من أجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل.

- **النموّذج الثاني:**

كما يظهر من الجدول (6) فإن قيمتها تساوي 0.96−وبدرجة احتمّال 0.0002 وبالتالي فإنها معنوية عند مستوى دلالة 1%. وهي تدل أن 96% من أخطاء الزمن القصير يتمّ تصحيحها بواحدة الزمن (في هذه الحالة سنة واحدة) من أجل العودة إلى التوازن في الأجل الطويل.

الجدول (6): نتائج اختبار ARDL للنموّذج الثاني:

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP)	0.033737	0.152946	4.220580	0.0309
D(IND)	-0.090387	0.018622	-4.853717	0.0013
D(EXD)	3.157907	0.686878	4.597481	0.0018
D(CUR)	0.023943	0.219941	0.108860	0.9160
D(CUR(-1))	0.762793	0.167526	4.553270	0.0019
D(INE)	-1.273603	0.403382	-3.157310	0.0134
CointEq(-1)	-0.966263	0.152946	-6.317664	0.0002

Cointeq = GDP - (-0.2853*IND + 5.2957*EXD + 0.8194*CUR -1.3181*INE)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IND	-0.285319	0.040314	-7.077450	0.0001
EXD	5.295665	1.218008	4.347808	0.0025
CUR	0.819352	0.191536	4.277792	0.0027
INE	-1.318071	0.397687	-3.314343	0.0106

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews

نتائج الاختبارات:

- **النموذج الأول:**

Cointeq = GDP - (0.3764*BP + 0.7950*INV -11.3212)

1.يوجد علاقة عكسية بين عجز الموازنة العامة والنموّ الاقتصادي في سورية وهذه العلاقة معنوية على المستوى القصير والطويل وذلك يتفق مع فرضية البحث، حيث أن الزيادة في عجز الموازنة العامة، يُترجم بمستويات أقل من معدلات النموّ الاقتصادي. (قيمة المعامل على المدى القصير 0.106 أمّا على المدى الطويل 0.376).

ويعود ذلك إلى أن نسبة النفقات الاستهلاكية (والتي أثبتت النتائج وجود علاقة عكسية بينها وبين النموّ الاقتصادي في سورية خلال الفترة المدروسة) بلغت بالمتوسط 62% من إجمالي النفقات العامة خلال الفترة 1994-2010، و78% خلال الفترة 2011-2012، مقابل 37% للنفقات الاستثمارية (والتي أثبتت النتائج وجود علاقة إيجابية بينها وبين النموّ الاقتصادي في سورية خلال الفترة المدروسة) من إجمالي النفقات العامة والتي بلغت نسبة تنفيذها 80% بالمتوسط خلال الفترة 1994-2010، وتعتبر هذه النسبة غير مقبولة إذ تراوح النسب العالمية لتنفيذ الموازنة بين 95% و 98%، ولقد اعتبر عجز الموازنة العامة عجز هيكلي حيث استمّر طيلة الفترة المدروسة باستثناء عامين فقط، وهذا يتفق مع دراسة (Than Binh and.Hong Hai, 2013) التي درست اقتصاد فيتنام وكذلك دراسة (Ekiti, 2011) التي درست اقتصاد نيجيريا وبينت كلتا الدراستين وجود أثر سلبي لعجز الموازنة العامة على معدل النموّ الاقتصادي.

2.يوجد علاقة طردية بين النفقات العامة الاستثمارية والنموّ الاقتصادي في سورية وهذه العلاقة معنوية على المستوى القصير والطويل وذلك يتعارض مع فرضية البحث، حيث أن الزيادة في النفقات العامة الاستثمارية، يُترجم بمستويات أكبر من معدلات النموّ الاقتصادي. (قيمة المعامل على المدى القصير 0.023 أمّا على المدى الطويل 1.27).

حيث تتألف النفقات الاستثمارية من نفقات الحكومة المتعلقة بالبنى التحتية والإنشاء والتجارة والصناعة والزراعة والتي تساهم في زيادة معدلات النموّ الاقتصادي، وهذا يتفق مع دراسة (Nur Hayati and Abd Rahman, 2012) التي درست اقتصاد ماليزيا، كما يتفق مع دراستي (Fehiman Eminer, 2015) و (Than Binh and Hing Hai, 2013).

- **النموّذج الثاني:**

Cointeq = GDP - (-0.2853*IND + 5.2957*EXD + 0.8194*CUR -1.3181*INE)

1.يوجد علاقة عكسية بين النفقات العامة الاستهلاكية والنموّ الاقتصادي في سورية وهذه العلاقة معنوية على المستوى القصير والطويل وذلك يتفق مع فرضية البحث، حيث أن الزيادة في النفقات العامة الاستهلاكية يترجم بمستويات أقل من معدلات النموّ الاقتصادي (قيمة المعامل على المدى القصير 0.762 أمّا على المدى الطويل 0.819).

حيث يؤدي زيادة النفقات العامة الاستهلاكية إلى زيادة الأجور وبالتالي زيادة الطلب الكلي، وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد السوري فإنّ زيادة الطلب الكلي ستؤدي إلى زيادة الواردات أو زيادة التضخم مما يؤثّر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي.

وهذا يتفق مع دراسة (Than Binh and Hong Hai, 2013) التي درست اقتصاد فيتنام، ولكنه يختلف مع دراسة (Eminer, 2015) التي درست اقتصاد قبرص والتي بينت وجود علاقة طردية بين النفقات العامة الاستهلاكية والنموّ الاقتصادي خلال الفترة المدروسة.

2.يوجد علاقة طردية بين الدين الداخلي والنموّ الاقتصادي في سورية وهذه العلاقة معنوية على المستوى القصير والطويل وذلك يتفق مع فرضية البحث، حيث أن الزيادة في الدّين الداخلي، يُترجم بمستويات أقل من معدلات النموّ الاقتصادي. (قيمة المعامل على المدى القصير 0.090 أمّا على المدى الطويل 0.285).

3.وجود علاقة عكسية بين الدين الخارجي والنموّ الاقتصادي في سورية وهذه العلاقة معنوية على المستوى القصير والطويل حيث أن الزيادة في الدّين الخارجي، يُترجم بمستويات أقل من معدلات النموّ الاقتصادي. (قيمة المعامل على المدى القصير 3.157 أمّا على المدى الطويل 5.295).

الاستنتاجات و التوصيات:

1-تحديد الحجم الأمثل من عجز الموازنة العامة وفقاً لمقدرات الاقتصاد السوري بحيث يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

2-إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام والبدء بالمشاريع الأهمّ أولاً وتوجيه جزء أكبر من النفقات نحو مشاريع البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية التي تتجاوز إمكانات القطاع الخاص.

3-العمل على رفع مستوى مشروعات القطاع العام الخاسرة وإصلاح المؤسسات والإدارات الحكومية.

4-توجيه النسبة الأكبر من الدعم للفئات الفقيرة وذلك يتطلب دراسات معمقة عن مستوى الفقر في سورية.

5- إعادة هيكلة النظام الضريبي عبر تعديل قوانين الضرائب المباشرة لتطويرها وشمولها للدخول المرتفعة، مع أخذ العدالة الاجتمّاعية بعين الاعتبار بحيث يتناسب العبء الضريبي مع المقدرة على الدفع ومراعاة ظروف محدودي الدخل.

6-ترشيد الإعفاءات الضريبية وتوجيهها نحو المشاريع الإنتاجية الأكثر أهمية.

7-الانتقال من نظام الضرائب النوعية إلى نظام الضريبة العامة الموحد على الدخل، والتركيز على الضرائب المباشرة بدلاً من الضرائب غير المباشرة.

8-مكافحة التهرب الضريبي عبر إصدار قوانين جادة وتطبيقها بشكل فعال دون محاباة.

9-مكافحة الفساد وهدر المال العام.

References:

ALAJLA, M. *The Development of Public Debt in Palestin Journal of the Islamic University of Economic and Management Studies. Vol (21). 2013. 270.*

AL-HAJJ, H. *Budget Deficit, Problems and Solutions, Arab Planning Institute, Development Bridge Series, No (63). 2007. 5.*

AL-SHALABI, Z. *The state budget deficit in Syria during the period 2005-2012 is its causes, methods of financing and means of reducing it. Damascus university.2014. 10-18.*

DAWABAH, A. *The Egyptian Public Debt Crisis: An Analytical View. The Egyptian Institute for Political and Strategic Studies.3.*

HABIB, R, *The Role of the Exchange Rate in Achieving Economic Stability in Syria, Master Thesis, Damascus University, Faculty of Economics. 2015.*

KABAKLI, I. *External borrowing and its role in financing economic development (1995-2010). Thesis prepared for a PhD in Economic Sciences. Tishreen University. 66-72.*
Mohsen, A. *Determinants of Economic Growth in Syria between 1980 and 2010.* Eurasian Journal of Business and Economics 10 (19). 2017.
SALEM, S. *The public budget deficit and visions and policies to address it with reference to Iraq for the period (2003-2012), Journal of Economic and Administrative Sciences Vol (18). 2013.* 295-297.
SHAHROUR, I. *The Public Budget Deficit in Syria and Its Economic Effects, Journal of Arab Economic Research. 2013. 96-102.*
Syrian Macroeconomic Analysis, State Planning Commission, discussion draft, 2005. 15.
Verbeek, M; Vella, F. *Estimating dynamic models from repeated cross-sections.* Journal of econometrics, *127*(1). 2005. 83-102.